دور مخطط التهيئة السياحية والمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية في ترقية وتوجيه الاستثمار السياحي

The role of the tourisme development plan and the guideline for tourisme development in promoting and derecting tourisme investment

بعبع الهام BABA ILHEM [1] فردي كريمة FERDI KARIMA [2]

[1] كلية الحقوق والعلوم السياسية بودواو، جامعة امحمد بوقرة بومرداس، مخبر الآليات القانونية للتنمية المستدامة،

i.baba@univ-boumerdes.dz

[2] كلية الحقوق، جامعة الإخوة منتوري قسنطينة1، karima.ferdi@umc.edu.dz

تاريخ الإرسال: 2021/11/07 تاريخ القبول: 2022/05/20 تاريخ النشر: 2022/06/20

ملخص:

سعت الدولة الجزائرية إلى وضع استراتيجية جديدة للسياحة الجزائرية تمتد إلى غاية 2025 و2030 وهو ما جاء به المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، والذي يعبر عن الإرادة السياسية في تطوير القطاع السياحي والنهوض به وجعله بديلا لقطاع المحروقات مستقبلا، ولهذا عمدت الدولة إلى توفير بيئة مشجعة للاستثمار السياحي من خلال سن مجموعة من التشريعات المنظمة وتقديم تسهيلات فيما يخص العقار السياحي.

الكلمات المفتاحية: المخطط التوجيهي، التهيئة، السياحية، الاستثمار، العقار السياحي.

***Abstract**:*

The Algerian state has sougl to develop a new strategy for Algerian tourism that extends until 2025 and 2030,which is what was stated in the guideline for tourism development, which expresses the political will to develop and advance the tourisme sector and make it an alternative to the hydrocarbon sector in the future. An encouraging environment for tourism investment through the issuance of a set of regulating legislation and the provision of facilities regarding tourism real estate.

***Keywords**: guidline for tourism development, tourism, preparation, investment,tourist real estate.*

(1) إلهام بعبع، i.baba@univ-boumerdes.dz

مقدمة:

بعد الانتهاء من عملية التهيئة لمنطقة التوسع السياحي وصدور المرسوم أو القرار القاضي بتحديد وتصنيف الوعاء العقاري، لا بد أن يتم إعداد مخطط خاص يصطلح عليه تسمية مخطط التهيئة السياحية المنصوص عليه ضمن أدوات تهيئة الإقليم، فعملية التهيئة تستدعي تخطيطا محكما، ومن أولوياتها حماية العقار السياحي بشتى أصنافه من مناطق التوسع السياحي، والمواقع السياحية و المناطق المحمية، عملية تنظيم لمجال معين بتحديد شروط استعماله، فهي إذن فن يؤدي في النهاية إلى نتيجة محددة[1]، ولابد أن تسبقها مجموعة من التحضيرات والتدخلات التي تقوم بها الجهات المختصة التي من شأنها أن تحدد رؤية واضحة للمستقبل[2] تتسم بالدقة والتحديد لذلك فقد جعل المشرع في إطار القانون 03-01 للتخطيط أبعاد اقتصادية وتنموية بيئية وحتى سياحية وذلك بهدف تطويرها وتشجيع الاستثمار في إطارها[3] ومن ثم جاءت النصوص القانونية المنظمة للعقار السياحي بمخططات خاصة لمناطق التوسع السياحي وأهمها مخطط التهيئة السياحية للأراضي الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي، ومن ثم نطرح الإشكالية التالية: **ما مدى نجاح مخطط التهيئة السياحية في توجيه الاستثمارات ذات الطابع السياحي في إطار تطبيق السياسة الاستثمارية للمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 و2030؟** هذه الإشكالية سنحاول الإجابة عليها من خلال اتباع المنهج الوصفي التحليلي مقسمين الورقة البحثية إلى محورين؛ **المحور الأول:** مخطط التهيئة السياحية أداة لتهيئة الاستثمار في مناطق التوسع والمواقع السياحية، **المحور الثاني:** السياسة الاستثمارية السياحية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 ولـــــ ــ2030ــ

1. مخطط التهيئة السياحية أداة لتهيئة الاستثمار في مناطق التوسع والمواقع السياحية:

وضع التشريع السياحي إطارا قانونيا لمجموعة أشغال إنجاز المنشآت القاعدية للفضاءات والمساحات الموجهة لاستقبال استثمارات سياحية، تتجسد في الدراسات التي تحدد عمليات التهيئة وطبيعة المشاريع والأنشطة للمنشآت المراد تحقيقها في انتظار التجسيد الفعلي على أرض الواقع، وسنعرض لتعريف مخطط التهيئة السياحية وأهدافه (أولا)، مضمون مخطط التهيئة السياحية (ثانيا)، وإجراءات إعداد مخطط التهيئة السياحية (ثالثا) و (رابعا) إجراءات تنفيذ مخطط التهيئة السياحية.

1.1. تعريف مخطط التهيئة السياحية وأهدافه: وسنعرض لتعريفه ثم لأهدافه.

1.1.1. تعريف مخطط التهيئة السياحية:

لقد نصّ القانون رقم 03-01 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحة على مخطط التهيئة السياحية"[4] تتم تهيئة وانجاز المنشآت السياحية طبقا لمواصفات المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية المنصوص عليها في المادتين 22 و 38 من القانون رقم 01-20" وبهذا يعد مخطط التهيئة السياحية آداة لتنفيذ الجزئيات المحددة في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، يتسم بإجراءات طويلة في الإعداد والتنفيذ، كما نص القانون رقم 03-03 على مواصفات مخطط التهيئة السياحية كمرجعية أساسية في عملية التهيئة كما يلي:[5]" تتم تهيئة وتسيير منطقة التوسع والموقع السياحي وفق مواصفات مخطط التهيئة السياحية الذي تعده الإدارة المكلفة بالسياحة في إطار تشاوري ومصادق عليه عن طريق التنظيم"، فمخطط التهيئة السياحية المذكور في المادة 12 من القانون 03-03 يعادل رخصة تجزئة للأجزاء القابلة للبناء.[6]

كما يمكن اللجوء إلى تعديل الوعاء العقاري لضمان قابليته للتهيئة والاستثمار ويقع على الدولة وكذلك المستثمر إعداد الدراسات ،وأشغال التهيئة، وانجاز المنشآت القاعدية لمناطق التوسع والمواقع السياحية،[7] وعليه يعرف مخطط التهيئة السياحية بأنه مجموع القواعد العامة والخاصة بتهيئة واستعمال منطقة توسع سياحية والمواصفات الخاصة بالتعمير والبناء وكذا الاتفاقات المطبقة فيما يخص استعمال وحماية الأملاك والعقارات المبنية حسب الطابع السياحي للموقع.[8]

2.1.1. أهداف مخطط التهيئة السياحية:

ينص القانون 03 – 03 على أهداف مخطط التهيئة السياحية كالتالي:[9]

- تحديد الوظائف المتطابقة والاستثمارات المناسبة، تحديد التهيئات البنيوية المزمع إنجازها.
- إعداد التجزئة المخصصة للمشاريع المراد تحقيقها عندما تقتضي الضرورة ذلك.
- تحديد المناطق القابلة للتعمير والبناء وتحديد المناطق التي يجب تنميتها وحمايتها.

2.1. مضمون مخطط التهيئة السياحية:

يتضمن مخطط التهيئة السياحية ما يلي:

- نظاما يتعلق بحقوق البناء والإرتفاقات، مخططات تقنية للتهيئة والمنشآت القاعدية.

كما يشمل مخطط التهيئة السياحية ما يلي:[10]

- حماية الجمال الطبيعي والمعالم الثقافية التي يشكل الحفاظ عليها عاملا أساسيا للجذب السياحي، بالإضافة إلى إنجاز استثمارات على أساس أهداف محددة من شأنها إحداث تنمية متعددة الأشكال للمتاحات التي تزخر بها مناطق التوسع والمواقع السياحية.
- كما يأخذ مخطط التهيئة السياحية خصوصيات ومتاحات المناطق، الحاجات الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية، الالتزامات الخاصة بالاستغلال العقلاني والمنسجم للمناطق والفضاءات السياحية، في الواقع تعد هذه الأخيرة أهدافا وليست مضمونه لذلك نرجو أن تتجسد هذه الأفكار النظرية على أرض الواقع.

3.1. إجراءات إعداد مخطط التهيئة السياحية:[11]

إن استغلال العقار السياحي يبقى مرهونا بإعداد مخططات التهيئة السياحية التي تشترط أن تكون كل الاستثمارات في مناطق التوسع السياحي موافقة لها، كون هذه الأخيرة تعتبر أداة لتهيئة العقار وكذا تسيير مناطق التوسع السياحي مستقبلا[12] تتسم إجراءات إعداد مخطط التهيئة السياحية بالطول، وقد تطرق إليها المرسوم التنفيذي 07-86، الذي عدل وتمم سنة 2015 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 15-78[13] الذي جاء بعدة تعديلات هامة من شأنها تخفيف الإجراءات الإدارية حرصا على الإسراع في وتيرة عملية الإعداد[14] إلاّ أنّنا سنحاول إيجازها فيما يلي:

- يتم اتخاذ قرار إعداد مخطط التهيئة السياحية من طرف الوزير المكلف بالسياحة لكل منطقة توسع سياحية محددة ومصرح بها ومصنفة،[15] أي لابد من صدور قرار وزاري يتضمن إعداد مخطط التهيئة السياحية، الذي لابد أن ينشر في الجريدة الرسمية وفي يوميتين وطنيتين واسعة النشر؛
- يحدد هذا القرار عدة نقاط أساسية ويرسل القرار من الوزير إلى الوالي أو الولاة المعنيين اللذين يراسلون بدورهم رؤساء المجالس الشعبية الولائية والمجالس الشعبية البلدية المعنية من أجل القيام بنشره لمدة شهر؛
- يكلف مدير السياحة بالولاية المعني إقليميا تحت سلطة الوالي مكتب دراسات معتمد قانوناً ومؤهل بإعداد المخطط طبقًا للتنظيم المعمول به، ويقوم بإعلام الوزير المكلف بالسياحة والوالي المختص إقليميا،[16] ويتم تشخيص عام لمنطقة التوسع السياحي المعنية وإعداد مختلف أنواع التهيئة وتكون مدة ذلك 04 أشهر، ثم إعداد مخطط التهيئة السياحية في مدة 04 أشهر، وفي الأخير ملف تنفيذ شبكات القنوات والشبكات المختلفة مدة الإعداد كذلك 04 أشهر؛[17]

- ينظم مدير السياحة بالتنسيق مع رؤساء المجالس الشعبية البلدية المعنية جلسات تشاورية في مختلف مراحل إعداد للمخطط مع مختلف الشركاء الاجتماعيين، يتم استشارة عدة إدارات عمومية ومصالح لا مركزية للدولة وإدارات ومصالح عمومية إجباريًا؛
- يرسل الوالي مشروع مخطط التهيئة السياحية لمختلف الإدارات والهيئات والمصالح التي طلبت استشارتها سابقا لإبداء رأيها وملاحظاتها في أجل 30 يومًا، ابتداءً من تاريخ إعلامها، وعند عدم الرد في الأجل المقرر قانونا يعد رأيها موافقة؛[18]
- ينشر مشروع التهيئة السياحية المعدل عند الاقتضاء لأخذ آراء وملاحظات مختلف الإدارات والمصالح العمومية بقرار من الوالي بناءً على اقتراح مدير السياحة للولاية ويتضمن القرار عدة نقاط أهمها تعيين المحافظ أو المحافظين المحققين تواريخ فتح وغلق التحقيق العمومي، كيفيات سير التحقيق العمومي.
- يبلغ الوالي على سبيل العرض نسخة من القرار إلى الوزير المكلف بالسياحة وتكون مدة التحقيق العمومي 45 يومًا بدلا من 60 يوما على مستوى مقرات البلديات المعنية؛[19]
- يتلقى الوالي رأي المجلس الشعبي الولائي المختص خلال 15 يوما الموالية لاستلام الملف الكامل للتحقيق العمومي؛[20]
- تدون الملاحظات الناتجة عن التحقيق العمومي في سجل خاص يرقم ويؤشر عليه من طرف الوالي وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه الملاحظات يمكن إبداءها شفهيًا أو إرسالها كتابيًا للمحافظ؛
- عند انقضاء الأجل القانوني يغلق سجل التحقيق ويوقع عليه المحافظ المحقق ما يسمى بمحضر غلق التحقيق في أجل 15 يوما التالية؛
- يرسل محضر غلق التحقيق إلى الوالي المعني ابتداءً من تاريخ استلامه مرفوقا بالملف الكامل الملف للتحقيق العمومي وعند انقضاء الأجل يعد رأيه بالموافقة؛
- يقوم الوالي بعرض مشروع مخطط التهيئة السياحية مرفقا بسجل التحقيق ومحضر غلق التحقيق ونتائج المحافظ المحقق، على المجلس الشعبي الولائي المختص لإبداء رأيه مع العلم أن دراسة الملف لا تستدعي مداولة،[21] وكذلك على المجلس الشعبي البلدي المعني أو المجالس الشعبية البلدية المعنية للمصادقة عليه؛[22]

إن الجديد الذي جاء به المرسوم رقم 15-78 هو منح صلاحية المصادقة على مخطط التهيئة السياحية للمجالس الشعبية البلدية[23] بعد أن كان المرسوم التنفيذي 07-86 يمنحها للمجالس الشعبية الولائية وفي هذا تكريس واضح لدور البلدية كجماعة محلية في تثمين وترقية مناطق التوسع السياحي وتهيئتها لاستقبال الاستثمارات السياحية.

- بعد المصادقة على مشروع المخطط يرسل مرفقا بالملف من طرف الوالي مدعما برأيه إلى الوزير المكلف بالسياحة للموافقة عليه والمصادقة عليه على مستوى الأمانة العامة للحكومة،[24] بموجب قرار من الوزير المكلف بالسياحة بدلا من مرسوم تنفيذي[25] ومن ثم يتم نشره في الجريدة الرسمية، وقد تم إعداد عدة مخططات للتهيئة السياحية، وتمت المصادقة عليها على مستوى التراب الوطني،[26] وشملت عدة ولايات ساحلية وداخلية، فاسحة المجال أمام المستثمرين ولوج سوق الاستثمار السياحي، فعلى سبيل المثال استفادت ولاية بومرداس في إطار البرنامج الخماسي الممتد بين 2010-2014 من عملية إعداد لمخططات التهيئة السياحية لـــــ11 منطقة توسع سياحي التي تم الشروع في إنجازها.[27]

4.1. إجراءات تنفيذ مخطط التهيئة السياحية:

طبقا للمرسوم التنفيذي رقم **07-86** المعدل والمتمم السابق الذكر، تتمثل إجراءات تنفيذ مخطط التهيئة السياحية فيما يلي:

- يتولى الوزير المكلف بالسياحة بالاتصال مع الوالي المعني تنفيذ وتسيير مخطط التهيئة السياحية الذي تمت الموافقة عليه؛
- يتم تحديد الأجزاء القابلة للبناء والأجزاء الأخرى التي تقبل التعمير مستقبلا والتي لا تقبل التعمير أبدًا في المخطط؛
- كل وثيقة معدة طبقا للقواعد العامة للتهيئة والتعمير الموافق عليها في إطار الإجراءات السابقة لتاريخ الموافقة على المخطط ستستمر في إنتاج آثارها عندما لا تكون مدرجة داخل الجزء القابل للتهيئة لمنطقة التوسع السياحي، أو تتعارض مع المواصفات المبينة من طرف هذا الأخير، غير أنه يمكن أن يكون موضوع قرار تأجيل الفصل في كل الطلبات المنبثقة عن رخصة البناء والتجزئة، وطلبات الترخيص التي يكون موضوعها أشغال تعديل أو تهيئة، أو إعادة تهيئة كل أو جزء من البنايات المدرجة في الجزء القابل للتهيئة من المنطقة؛
- وتسلم السلطات المحلية المعنية سند تأجيل الفصل للفترة الممتدة بين نشر المرسوم المتضمن تحديد منطقة التوسع السياحي، وتلك المتعلقة بنشر مخطط التهيئة السياحية المصادق عليه،[28] كما هو الحال لمنطقتي تاقدمت والسبخة سنة 2017،[29] ومنطقتي الكرمة وزموري شرق سنة 2018[30] بولاية بومرداس.
- يتم تعديل مخطط التهيئة السياحية ويراجع بنفس الأشكال المقرر لإعداده؛[31]

وإلى غاية هذه السنة 2018، قد تم الانتهاء من أكثر من80 دراسة لمناطق التوسع السياحي، وإعداد 39 مخطط تهيئة سياحية، وأكثر من 130 دراسة قيد النظر.[32]

2. السياسة الاستثمارية السياحية في الجزائر في ظل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025 ولـ 2030:

يعتبر المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بمثابة الطموح الذي يسعى لجعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز قادرة على منافسة الدول الرائدة في هذا المجال،[33] لأنّه يترجم وجهة نظر الدولة للتنمية السياحية على المدى القصير، المتوسط والطويل، ولقد خضع هذا المخطط لعدة تطورات فهو لم يكن مخططًا واحدًا بل تجسيد في عدة مخططات نوجزها فيما.

1.2. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025:

وسنوضح فيما يلي تعريفه أهدافه وتقييمه.

1.1.2. تعريفه:

يعد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الإطار الاستراتيجي المرجعي للسياسة السياحية في الجزائر، فهو يعكس نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية من مختلف الآفاق على المدى القصير 2010،[34] المتوسط 2015، والطويل 2025 و2030، وهو جزء من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم و أداة تنفيذية له،[35] وهو ما يحتم أن يكون منسجما في أحكامه مع هذا الأخير، لأنه يبين الكيفية التي تريد الدولة من خلالها ضمان التوازن الثلاثي العدالة الاجتماعية، الفعالية الاقتصادية، والدعم الإيكولوجي في إطار التنمية المستدامة على مستوى البلاد بالنسبة للعشرين 20 سنة المقبلة.[36]

فهو إذن أداة تترجم إرادة الدولة في تثمين مقوماتها السياحية الطبيعية، الثقافية والتاريخية لإنجاح القفزة النوعية المطلوبة وجعل السياحة أولوية وطنية لأنّها لم تعد خيارا بل ضرورة حتمية كمصدر للثروة وخلق مناصب الشغل، فالمخطط التوجيهي للتهيئة السياحية هو الوثيقة التي أطلعت من خلالها الدولة جميع الفاعلين والقطاعات عن مشروعها السياحي الإقليمي لآفاق 2025، وقد كان نتيجة مرحلة طويلة من البحوث والتحقيقات والخبرات،[37] فالمشرع طبقا للمادة الأولى من القانون 01-20،[38] اعتمد سياسة عقلانية من جهة وحذرة من جهة أخرى، حيث تأخر الشروع في إعداده إلى سنة 2007، بدأ سريانه سنة 2008 وهو ساري إلى غاية 2025 له خلفيات وله أبعاد، بالإضافة إلى أنّ القانون رقم 10- 02 نص في مضمونه على أنّه يتم تحضير وإعداد المخطط الوطني لتهيئة الإقليم بناءً على 17 وثيقة يوجد ضمن المخططات القطاعية له المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية.[39]

وقد تناولته بعد ذلك المنظومة التشريعية السياحية، فالقانون 03-01 ذكر في نصوصه المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية وجعل منه مرجعًا لكل نشاط من أنشطة التنمية السياحية،[40] كما كان لذلك القانون عدة أبعاد لتلبية حاجات المواطنين وتطلعاتهم في مجال السياحة والترفيه والاستجمام والتسلية،[41] وألزم بضرورة مسايرة المواصفات المحددة في هذا المخطط عند القيام بإنجاز المنشآت السياحية، كما شدد على ضرورة الاستغلال المنظم لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية والمحافظة عليها بإدماج الأنشطة السياحية في أدوات تهيئة الإقليم والتعمير.[42]

2.1.2. أهدافه:

إنّ أهداف هذا المخطط على المدى البعيد تتمثل في تثمين الإمكانيات الطبيعية ،والثقافية والتاريخية للجزائر وجعلها مركزا للتميز السياحي المستدام،[43] والوصول إلى استغلال عقلاني ورشيد لمناطق التوسع والمواقع السياحية والمحافظة عليها، وتحقيق تنمية منسجمة للمنشآت والهياكل السياحية وفق مواصفات عالمية، وجعل السياحة أحد محركات النمو الاقتصادي عن طريق ترقية اقتصاد بديل عن المحروقات مع خلق صورة عاكسة لجاذبية وتمركز المنتج السياحي،[44] كما تسعى الجزائر إلى توحيد جهود كل من الشركاء الاجتماعيين ومؤسسات الدولة، الجماعات الإقليمية ومتعاملين اقتصاديين حتى تجسد سياستها في مجال السياحة، من خلال تحسين التوازنات الكلية، التشغيل، الميزان التجاري والمالي والاستثمار، توسيع آثار السياحة لتشمل قطاعات أخرى كالنقل، الخدمات الصناعات التقليدية والصناعة، تنمية التراث التاريخي والثقافي والديني، تحقيق التوافق بين الترقية السياحية والبيئة بإدماج مفهوم الاستدامة في التنمية السياحية، وتحسين صورة الجزائر دائما.[45]

مما لا يدعو مجالا للشك فإنّ هذه الأهداف والتطلعات هي فعلا مستقبلية بأتم معنى الكلمة لأنها ترتكز على الرهانات الاقتصادية، ورهانات التشغيل ورهانات الإقليم والتنمية المحلية والرهانات الثقافية،[46] بالإضافة إلى إشكالية تدهور مناطق التوسع والمواقع السياحية، والعراقيل التي يواجهها المستثمر السياحي، بالإضافة إلى الفساد الإداري وانعدام الثقافة وقلة الوعي السياحيين لدى المواطن الجزائري يجعل هذه الرؤى المستقبلية فعلا حبيسة الملفات والأدراج.

3.1.2. تقييم المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لسنة 2025:

بما أنّ هذا المخطط له رؤى مستقبلية فهذه الأخيرة قد تحققت من الناحية النظرية لتبقى غائبة على أرض الواقع لفترة طويلة ونقصد بهذا الأقطاب السياحية.[47]

لأن هذا المخطط لا ينظر للسياحة من منطلق أنها قطاع نشاط فقط، وإنما يعتبرها صناعة حديثة تعد أولوية وليست مجرد خيار،[48] وتعد الدعامة الأساسية لجعل الجزائر مقصدًا سياحيًا بامتياز تشترط فيها أن

تكون وجهة سياحية مستدامة تنافسية متجددة أصلية ونوعية، ويتكون كل قطب سياحي من مكونات يتم تحديدها وفقًا لقدراته وجاذبيته الإقليمية، وقد تم تحديد 7 أقطاب سياحية ولتتجسد هذه الأقطاب لابد أن نتجاوز مرحلة تحضير الملفات واتخاذ القرارات وإضاعة المزيد من الوقت على حساب مشروع جدي وطموح هدفه الأول والأخير ترقية النشاطات السياحية وخدمة التنمية السياحية.

إن ما لفت انتباهنا هو المفارقات القانونية التي وقع فيها المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية بسبب تخطيط سياحي اتسم بالتوقف تارة والتقطع وعدم الاستمرارية تارة أخرى أولها الفراغ القانوني الذي وقعت فيه الجزائر لمدة 8 سنوات بدءً من تاريخ نهاية آفاق المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لسنة 1980 أي من سنة 2000 إلى غاية 2008 تاريخ المصادقة على المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الثاني الذي تم إعداده سنة 2007 ويمتد إلى آفاق 2025، وهذا الفراغ كان له آثار سلبية على مناطق التوسع والمواقع السياحية من الناحية القانونية وحتى الميدانية.

وثاني مفارقة قانونية تتجلى في كون المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أداة تنفيذية للمخطط الوطني لتهيئة الإقليم وبالتالي يجب أن يكون الأول موافقا وغير متعارض مع الثاني هذا من جهة، من جهة ثانية يجب أن يكون الثاني أسبق في التطبيق والسريان من الأول وهذه هي الهفوة القانونية[49] التي وقع فيها المشرع إذ **هل يعقل أن تنفذ الأداة وتسري قبل مصدرها وأصلها؟**

2.2. المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق SDAT2030:

وسنتطرق لتعريفه والآليات الخمسة لتنفيذه.

1.2.2. تعريفه:

يعد هذا المخطط جزءا لا يتجزأ من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم SNAT2030، المنصوص عليه في القانون 01-20 المؤرخ في 2001/12/12 المتعلق بتهيئة الإقليم والتنمية المستدامة، وهو المشروع الذي تستمد الدولة منه مشروعها السياحي الإقليمي مع آفاق 2030.[50]

فهو أداة تترجم إرادة الدولة الرامية إلى تثمين مؤهلاتها السياحية الطبيعية الثقافية والسياحية، ووضعها في خدمة السياحة في الجزائر بجعلها ذات أولوية لبناء قاعدة اقتصادية صلبة، وتعلنه إلى كافة المتعاملين والفاعلين في كافة القطاعات، والأنشطة والجماعات المحلية. في هذا الإطار لابد أن تنطلق التنمية السياحية من المستوى المحلي أولا ومن ثم تنتشر عبر كامل التراب الوطني، فكل ولاية تقوم مديرية السياحة فيها بتحديد والتعريف بالمؤهلات الطبيعية والثقافية والسياحية، بالإضافة إلى ضرورة وضع

التوجهات الاستراتيجية للتهيئة السياحية في إطار التنمية المستدامة للولاية، لذلك ركز هذا المخطط على عنصر الاستثمار في المؤهلات الطبيعية والثقافية التي تزخر بها الولاية للنهوض بالقطاع السياحي على المستوى المحلي، ومن ثم على المستوى الوطني، وهذا يعد عاملا مشجعا لعودة الجزائر إلى الساحة الدولية السياحية ويعزز موقعها.

2.2.2. الآليات الخمس للنهوض بالعقار السياحي لآفاق 2030:

يرتكز المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2030 على خمس آليات هي:

1.2.2.2.مخطط وجهة الجزائر:

تعاني الجزائر من بعض الدهنيات السلبية ومن غياب استراتيجية واضحة للاستثمارات السياحية،[51] وقد انعكست الظروف الأمنية التي عاشتها الجزائر خاصة في سنوات العشرية السوداء سلبا على الترويج والاستثمار السياحي بها، وبقيت الصورة السوداوية تلاحقها، لكن بعد استرجاع الأمن والاستقرار بات من الضروري ترقية صورتها السياحية التي طالما اتصفت بالأصالة الابتكار والتنوع، ولأجل ذلك تبنت السلطات العمومية في الدولة مخططا لتحسين والترويج لصورة الجزائر السياحية يستند إلى ما يلي:

- تثمين الجزائر كوجهة سياحية من أجل تحسين سمعة وتنافسية الجزائر.[52]
- وضع الاستراتيجيات لتسويق المنتوج السياحي الجزائري.
- ترقية وسائل الاتصال والمعلومات لتوظيفها في السياحة.
- خلق نظام دائم لمتابعة القطاع السياحي.

2.2.2.2. تطوير أقطاب الامتياز السياحي:

بغية جعل الجزائر وجهة سياحية بامتياز تقوم على تنافسية مثمرة، جعل المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية 2030 من أقطاب الامتياز السياحي،[53] أداة فعالة لاستغلال مؤهلاتها الطبيعية والثقافية التي تسمح باستقطاب السياح، وهي وسيلة للتنمية السياحية من خلال هيكلتها، ويعتبر القطب السياحي تركيبة في مساحة جغرافية معينة من مؤهلات ونشاطات سياحية ذات نوعية منسجمة ومتكاملة مع مشاريع التنمية الإقليمية.

و قد تم تعيين07 أقطاب سياحية وزعت من خلال القرى السياحية للامتياز كما يلي:[54]

1)- القطب السياحي شمال شرق: يضم القرى السياحية للامتياز عنابة، الطارف، قالمة، سكيكدة، سوق أهراس، تبسة.

2)- القطب شمال وسط: يضم القرى السياحية للامتياز: الجزائر، تيبازة، بومرداس، البليدة، شلف، عين الدفلى، المدية، البويرة، تيزي وزو، بجاية.

3)- القطب شمال غرب يضم القرى السياحية للامتياز: مستغانم، وهران، معسكر، عين تيموشنت، سيدي بلعباس، غليزان، تلمسان.

4)- القطب جنوب شرق، يضم القرى السياحية للامتياز: الواحات، غرداية، بسكرة، الوادي، المنيعة.

5)- القطب جنوب غرب، يضم القرى السياحية للامتياز: توات القرارة، طرق القصور، تيميمون، بشار.

6)- القطب الجنوب الكبير، يضم القرى السياحية للامتياز: طاسيلي ناجر، ايليزي، الهقار، جانت.

7-القطب السياحي للامتياز الجنوب الكبير: يضم أدرار، تمنراست.

إن هذه الأقطاب السياحية تعد نقطة ارتكاز لتطور النشاط السياحي وضمان انتشاره ليغطي كافة الإقليم، ومن ثم خلق تنوع سياحي يتناسب مع ما تملكه الجزائر من مقومات طبيعية ومادية، عن طريق إنشاء مجموعة من القرى السياحية بما يكفل تنمية مستدامة للعقار السياحي.

3.2.2.2. مخطط النوعية الجودة السياحيةPQTA:

يهدف هذا المخطط إلى تحسين نوعية العرض السياحي ورفع مستوى الاحترافية، والانفتاح[55] مع تحسين صورته داخليا وخارجيا، من خلال إشراك كل الجهات الفاعلة في قطاع السياحة من فنادق وكالات السياحة والأسفار، كما يحرص على تلبية احتياجات السياح سواء كانوا أجانب أو محليين وتحسين مستوى الخدمات المقدمة لهم.

ويطمح هذا المخطط إلى الحصول على العلامة التجارية لجودة السياحة في الجزائر وتنظيم الأنشطة السياحية، بالإضافة إلى تدعيم الكفاءات البشرية وتحديث البنى التحتية[56] للوصول إلى تثمين المناطق السياحية، ودعم التنافسية فيها عن طريق إنشاء المشاريع السياحية، وخلق ديمومة للعرض السياحي وتحسين جودة الخدمات للزبائن، مع ضمان مرافقة لأصحاب المنشآت السياحية خلال عمليات التجديد والتحديث والتوسيع والتكوين، واتباع خطة الترويج للمتعاملين المنخرطين في الجودة بإدماجهم في شبكة المؤسسات الحاملة للعلامة التجارية "جودة السياحة الجزائرية"،[57] كما يمكّن من كسب ورقة النجاح للنهوض بالثروات الوطنية والخصوصيات الإقليمية والمحلية بإنشاء مصدر هام لخلق مناصب شغل والحد من البطالة.[58]

ومن أجل تحقيق أهداف هذا المخطط يتم التركيز على استعمال تكنولوجيا الإعلام والاتصال،[59] والاستفادة منها للارتقاء بنوعية الخدمات السياحية، بالإضافة إلى مواكبة التطور الحاصل في هذا المجال، ويشمل مخطط النوعية السياحية: تحسين النوعية وتطوير العرض السياحي مع حث المتعاملين في القطاع السياحي على العمل بإجراءات نوعية، مع نشر صورة الجزائر وترقيتها كوجهة سياحية.

4.2.2.2. مخطط الشراكة بين القطاعين العام والخاص:

إنّ الوصول إلى قطاع سياحي فعّال في أدائه ومتميز بإنجازاته مهمة يتقاسمها كل من القطاعين العام والخاص ،فعقود الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص هو مفهوم حديث ظهر في مطلع التسعينات في بريطانيا وهو اتفاق يعهد بمقتضاه شخص عمومي إلى شخص أو مجموعة من الأشخاص الخاصة بمهمة شاملة تتعلق بتمويل وتصميم وإنجاز أو تغيير وصيانة واستغلال وتشغيل المنشآت والتجهيزات التي تتطلبها حاجة الشخص المعنوي مقابل مبالغ مالية تلزم الإدارة بدفعها، ورسوم يتم استخلاصها من المستعملين على أن ترجع ملكية ما تم انجازه إليها بانقضاء المدة المتفق عليها، والهدف من وراء انشاء مثل هذه العقود هو تلبية حاجة الاستثمار في مواجهة القيود المتعلقة بحجم الإنفاق في المالية العمومية ونسبة العجز والتداين العمومي، ومن أمثلة الشراكة الفنادق المبنية على التعاون المتبادل بين الدولة والخواص؛[60] حيث تعمل الدولة بالتعاون مع جماعاتها المحلية على توفير البنية التحتية ألا وهي الوعاء العقاري المراد استغلاله سياحيا، وهي بذلك تعمل كمنظم وحارس، بينما يضمن القطاع الخاص أساسيات الاستثمار والاستغلال ويبدو ذلك جليا في عملية البناء وإقامة المنشآت السياحية من فنادق قرى ومركبات السياحية، المطاعم، توفير النقل... الخ لذلك يتحتم على الدولة إعادة الاعتبار للقطاع الخاص كشريك استراتيجي للنهوض بالقطاع السياحي وازدهاره.

ومن مزايا الشراكة، الجودة، التصرف في الأموال العمومية، الشفافية ،السرعة، والتحكم في كلفة إنجاز المشاريع وتقاسم المخاطر بين القطاعين العام والخاص والاستفادة من القدرات الابتكارية والتجديدية للقطاع الخاص لتحسين الخدمات المتاحة للمواطن.

كما أنّ المستثمر في القطاع الخاص لا يغريه الاستثمار في المناطق البعيدة عن المدن، لأنه لن يعطي مردودا سريعا وكبيرا، و يتطلب مبالغ هائلة، لذلك يجب أن يتدخل القطاع الخاص ويسهل الأمر عليه بأن يتكفل بتمويل البنى الفوقية من فنادق،[61] ومدن وقرى سياحية، لدفعه للبدء في بناء مشاريعه السياحية وتجسيدها، وفي المقابل لابد أن تتحمل الدولة قسط من عبء الاستثمارات ذات الفائدة العامة من البنى

التحتية، كالمواصلات، النقل، تعبيد الطرق، محطات الكهرباء فاسحة المجال للقطاع الخاص ليستثمر في مشاريع الايواء، لكن في المقابل لابد أن يكون هناك تنسيق بين الحكومة والقطاع الخاص.

ومن أهداف مخطط الشراكة ما يلي:[62]

- صيانة الثروة الطبيعية والبيئية، وتسهيل الوصول إلى المواقع السياحية والقرى السياحية من حيث النظافة، المياه، التطهير، الطاقة.
- تحسين بوابات الدخول إلى التراب الوطني وجعلها أكثر جاذبية، كالموانئ المطارات والمناطق الحدودية، وتحسين النوعية بالتكوين المستمر، وتعميم السياحة لتشجيع الخدمات النوعية والسرعة.

هذه الأهداف المسطرة لن تتحقق إلا بتخلي الدولة عن هيمنتها المركزية واحتكار التسيير وإعطاء الفرصة للهيئات المحلية عن طريق تفويض الاستثمار السياحي من أجل العمل في شكل منظم حتى تلج باب المنافسة الدولية وترتقي إلى مصاف البلدان الأكثر استقطابا للسياح، ومقتدية كذلك بدول الجوار.

وفي إطار الشراكة بين مؤسسات الدولة والأطراف الفاعلة تم إنشاء عدّة جمعيات ناشطة على المستوى الوطني والمحلي وكلها تلقى الدعم من وزارة السياحة،[63] كما تم عقد اتفاقيات شراكة مع الوزارات لتفعيل القطاع السياحي،[64] لكن ما يلاحظ على الشراكة بين القطاع العام والخاص أن نتائجها لم تتماشى مع التصورات المرسومة ولم تحقق النتائج المرجوة.

5.2.2.2. مخطط تمويل السياحة :

يهدف مخطط تمويل السياحة دعم النشاطات السياحية ومرافقة الشريك المرقي والمطور،[65] والمتعاملين والمستثمرين المحليين والأجانب،[66] وتعد إشكالية التمويل من أكبر العراقيل التي تواجه تنفيذ خطة التنمية السياحية التي يسعى الاستثمار السياحي لتحقيقها، لأن هذا الأخير لا بد أن يستند إلى وجود مصادر تمويلية كفيلة بتوفير رؤوس الأموال الضرورية،[67] لذلك أضحت مرافقة الدولة حتمية لتأمين مصادر التمويل المختلفة التي سوف تحول دون توقف المشاريع و زوالها،كما تم إبرام اتفاق شراكة بين وزارة السياحة والصناعة التقليدية مع البنوك التجارية العمومية لتوفير صيغ التمويل التي تتلاءم وطبيعة المشاريع السياحية وهي:[68] القرض الشعبي الوطني(CPA)،بنك التنمية المحلية (BDC)، الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط (CNEP)، بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، صندوق الاستثمار (El Djazair Investissement)، صندوق الضمان (FGAR).

ومن أجل تسهيل عمليات التمويل تقرر بموجب هذه الاتفاقيات:[69]

- **FGAR**: يقدم ضمانات فيما يخص المشاريع السياحية للبنوك في إطار تمويل اقتناء التجهيزات الفندقية، ولوازم المؤسسات السياحية.
- **الجزائر للاستثمار:** يساهم بنسبة تصل إلى 49 % دون فوائد في المشاريع السياحية.
- تخفيض نسبة الفوائد على القروض البنكية الموجهة للاستثمار السياحي والفندقة إلى 3 % و4,5% من نسبة الفائدة المطبقة على جل المشاريع في ولايات الجنوب والشمال .
- تمديد فترة القروض إلى مدّة أطول تصل إلى غاية 12 سنة لتتلاءم مع طبيعة الاستثمار السياحي.
- دراسة الملفات الخاصة بالقروض في أجل لا يتعدى 60 يوما كحد أقصى.
- تحمل الدولة لأعباء تهيئة مناطق التوسع السياحي ZET، وإن كانت قد تراجعت نه بموجب قانون المالية لسنة 2018 بمنحة للمستثمرين.

وبالرغم من ذلك تبقى إشكالية التمويل ما يعكر صفو المستثمر، فلما لا يتم استحداث آلية جديدة مواكبة للمستجدات الراهنة لتمويل المشاريع السياحية تسمى ببنك الاستثمار السياحي.

خاتمة:

ختامًا يجدر بنا القول أنّه:

- ✓ لابد من تسريع وتيرة عملية التهيئة السياحية لأن تجسيد المشاريع السياحية يستدعي ضرورة الانتهاء منها بعد اقتناء الوعاء العقاري؛
- ✓ لا بد من القيام بدراسات التهيئة السياحية، بتحضير الوعاء العقاري لاستقبال المشاريع السياحية عن طريق ربطه بمختلف الشبكات، والجديد الذي جاء به قانون المالية لسنة 2018 منح المستثمرين صلاحية التهيئة بعدما كانت تقوم بها الدولة؛
- ✓ يعد مخطط التهيئة السياحية أداة فعالة لتحقيق التنمية السياحية والتي من دونها لا يمن إنجاز مشاريع استثمارية داخل مناطق التوسع السياحي؛
- ✓ لقد سمحت التشريعات السياحية بوضع النشاط والاستثمار السياحيين على سكة واضحة محددة المعالم لتساهم في تحقيق الأهداف المرجوة من العقار السياحي بجعله عاملا استراتيجيا وموردا هاما للاقتصاد الوطني، فالنظام القانوني للاستثمار فيه تحكمه عدة قوانين ومراسيم تنفيذية متعلقة بالسياحة مع ضرورة احترام المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق2025 وآفاق 2030 الذي يعد الإطار الاستراتيجي للتهيئة السياحية في الجزائر الذي يعكس نظرة الدولة للتنمية السياحية الوطنية بآلياته الخمس؛

- ✓ لا بد من احترام القيود الواردة في قانون التهيئة والتعمير من رخص وشهادات، بالإضافة إلى القيام بدراسات التأثير البيئي باعتبار المشروع السياحي من المنشآت المصنفة؛
- ✓ إن الوضعية الحرجة التي تعيشها البلاد الآن لا تتطلب وضع سياسات وتبني مفاهيم واستراتيجيات بقدر ما تحتاج إلى السهر على تنفيذها و جعلها ذات قيمة اقتصادية مجسدة في الواقع، وهو ما يستدعي ضرورة سن منظومة تشريعية تتسم بالمرونة والمتانة وقابلة للتكيف مع المستجدات، لأن ذلك يعد مؤشرا على قوة وقدرة العقار السياحي على التأقلم، وهو ما يستدعي مراجعة النصوص القانونية القديمة وتحيينها؛
- ✓ ضرورة التخلص من الضبابية التي تلف طرق منح الأوعية العقارية الواقعة داخل مناطق التوسع السياحي، و ما ينتج عنه من تحويل لوجهتها السياحية ضاربا بعرض الحائط ما يقتضيه مخطط التهيئة السياحية، وما تفرضه حماية هذه المناطق.

التهميش والإحالات:

[1] Linda Alloui – Ami moussa, cours d'aménagement touristique, office des publication universitaires, Benaknoun – Alger, 2011 , p 12.

[2] Brahim Ben youcef,Analyse urbaine éléments méthodologie. 3eme éditions, office des publications universitaires, Ben Aknoun, Alger 2011, p 20.

[3] حسن حميدة، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عقاري وزراعي، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب البليدة، 2009، ص 291.

[4] المادة 12 من القانون 03 – 01 المؤرخ في 17 فبراير 2000 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحية.

[5] المادة 12 كذلك من القانون 03 – 03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية.

[6] المادة 13 من القانون 03 – 03 السابق الذكر.

[7] المادتين 16 و 17 من القانون نفسه.

[8] خالد بن قريش، إجراءات و كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية، لمناطق التوسع السياحي و المواقع السياحية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول: "النظام القانوني للعقار الموجه للاستثمار في التشريع الجزائري"، المنعقد يوم 30 أكتوبر 2018 بكلية الحقوق بودواو، جامعة بومرداس.

[9] المادة 15 من القانون نفسه.

[10] المادة 14 من القانون 03 – 03 نفسه.

[11] المرسوم التنفيذي رقم 07- 86 المؤرخ في 11 مارس 2007، المحدد لكيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية الجريدة الرسمية عدد 17، مؤرخة في 14 مارس 2007.

[12] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،ولاية بومرداس، مديرية السياحة والصناعات التقليدية ،دراسة واقع وآفاق مناطق التوسع السياحي والمناطق المصادق عليها، سيرورة إعداد مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي بولاية بومرداس،06 جوان 2018.

[13] مرسوم تنفيذي رقم 15-78 مؤرخ في 2015/03/02، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 07-86، المؤرخ في 11مارس 2007 ، الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية ، جريدة رسمية رقم 12 صادرة 08 مارس 2015.

[14] خالد بن قريش ،المرجع السابق.

[15] القرار رقم 10-01-2013 ،مؤرخ في 10أفريل2013،يتضمن تقرير اعداد مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية لكل من طولقة فم الغرزة، عين بالنوي، وشقة بولاية بسكرة، ولكل من عين حمادي وواد دسباس مينيس، ووادي تيغزة بولاية الشلف، ج ر عدد 47 مؤرخة في 2013/09/25.

- 10 قرارات وزارية مؤرخة في 20 ماي 2014 تتضمن تقرير إعداد مخططات التهيئة السياحية ل 30 منطقة توسع سياحي لكل من ولايات المسيلة، الجلفة، النعامة، ،سعيدة، الوادي، ،سكيكدة، جيجل، مستغانم، تيزي وزو، تيبازة، ج ر،رقم58،مؤرخة في 2014.بالإضافة إلى القرار رقم 09-08-2014،مؤرخ في 09اكتوبر2014، المتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والموقع السياحي حمام ريغة، ولاية عين الدفلى، مرسى بن مهيدي ولاية تلمسان، المرسى جزيرة كولومبي، واد ملان، والقلية، ودوميا، وترانانية وبوشرال وبني حواء ولاية شلف، من ووادي سباغو، وقورصو، وقورصو 2، = والكرمة والسخة والكرمة وزموري الغربي، وزموري الشرقي، وتاقدمت ورأس جنات بولاية بومرداس، بوهارون وسيدي ابراهيم بولاية تيبازة، بوجاز ولاية عين تيموشنت، زلفانة 2 ولاية غرداية، ج ر عدد64، مؤرخة في 2014/10/26.

-15 قرار وزاري مؤرخ في 13 أكتوبر2015 تتضمن تقرير إعداد مخططات التهيئة السياحية ل 72 منطقة توسع سياحي و مواقع سياحية على مستوى 14 ولاية، ج ر68 صادرة في 2015.

-04 قرارات وزارية مؤرخة في 28 يونيو 2016 تتضمن تقرير إعداد مخططات التهيئة السياحية لكل من تاوريت بولاية أدرار، بني عباس بولاية بشار،تفريت والمرجة بولاية سعيدة، وادي بيبي وتامنارت بسكيكدة، ج ر رقم 54،مؤرخة في 2016

-07 قرارات مؤرخة في 10 يناير 2017، تتضمن تقرير إعداد مخططات التهيئة السياحية ل10 مناطق للتوسع السياحي والمواقع السياحية على مستوى: أدرار، تامنغاست، جيجل، مستغانم، البيض، تيبازة و النعامة، ج ر عدد35 مؤرخة في 2017.

-06 قرارات وزارية مؤرخة في 17 أفريل 2018 تتضمن تقرير إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية بكل من: تيزي أوجابوب بتيزي وزو، كازينو بجيجل، مقرس بسطيف، العين السخونة بسوق أهراس، سد غريبب بعين الدفلى ج ر عدد 37 مؤرخة في 2018.

[16] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 15- 78 التي عدلت المادة 08من المرسوم التنفيذي 07- 86 السابق الذكر.

[17] المادة 2 من المرسوم التنفيذي 15- 78 التي عدلت المادة 08من المرسوم التنفيذي 07-86 السابق الذكر.

[18] المادة 3من المرسوم التنفيذي 15-78 التي عدلت المادة 11من المرسوم التنفيذي 07- 86 السابق الذكر. المادة 4من المرسوم التنفيذي 15-78 التي عدلت المادة 12 من المرسوم التنفيذي 07-86 السابق الذكر.

[19] المادة 4من المرسوم التنفيذي 15-78 التي عدلت المادة 12من المرسوم التنفيذي 07-86السابق الذكر. المادة 5من المرسوم التنفيذي 15-78التي عدلت الفقرة الثالثة من المادة 14من المرسوم التنفيذي 07-86السابق الذكر.

[20] المادة 5من المرسوم التنفيذي 15-78 التي عدلت الفقرة الثالثة من المادة 14 من المرسوم التنفيذي 07-86 السابق الذكر.

[21]خالد بن قريش، المرجع سابق.

[22] المادة 6 من المرسوم التنفيذي 15-78 التي عدلت المادة 15من المرسوم التنفيذي 07-86السابق الذكر.

[23] المادة 8 من المرسوم التنفيذي 15-78 التي عدلت المادة 18 من المرسوم التنفيذي 07- 86 السابق الذكر.

[24] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،ولاية بومرداس، مديرية السياحة والصناعات التقليدية ، دراسة واقع وآفاق مناطق التوسع السياحي والمناطق المصادق عليها، 06 جوان 2018،سيرورة إعداد مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي بولاية بومرداس.

[25] خالد بن قريش، المرجع السابق.

[26] مرسوم تنفيذي 15-83 يتضمن المصادقة على مخطط التهيئة السياحية لمنطقة التوسع والمواقع السياحية بولاية بسكرة، المؤرخ في 2015/03/08 ج رعدد ،13 صادرة في 2015/03/11.

- مرسوم تنفيذي 15-84 مؤرخ في 2015/08/03 يتضمن المصادقة على مخطط التهيئة السياحية لمنطقة التوسع والمواقع السياحية بولادية الوادي ج رعدد 13، صادرة في 2015/03/11.

-05 قرارات وزارية مؤرخة على التوالي في 27مارس،و04 و06 أفريل 2016 تتضمن المصادقة على 10 مخططات للتهيئة السياحية لمناطق التوسع و المواقع السياحية لولايات سكيكدة عين تيموشنت ،غرداية و النعامة، ج ر عدد37 مؤرخة في 2016.

-قرار مؤرخ في20 ديسمبر2017 يتضمن المصادقة على مخططات التهيئة السياحية لمنطقة التوسع و الموقع السياحي سيدي خليفة بولاية تيزي وزو،ج ر عدد 77 مؤرخة في 2017.

-قرار مؤرخ في 29أفريل 2018، يتضمن المصادقة على على مخططي التهيئة السياحية لمنطقتي التوسع والموقعين السياحيين الكرمة، وزموري شرق بولاية بومرداس، جريدة رسمية عدد29،مؤرخة في 23ماي 2018.

-قرار وزاري مؤرخ في 04 يونيو 2018 يتضمن المصادقة على مخططات التهيئة السياحية لمنطقتي التوسع والمواقع السياحية ترانلنية وبني حواء بولاية الشلف، ج ر 37 مؤرخة في 2018.

[27] على مستوى ولاية بومرداس تمت المصادقة على 04 ملفات بقرار وزاري خص مناطق التوسع السياحي لكل من صالين، تقدامت، زموري شرق، الكرمة ببلديتي الثنية وبومرداس، أما الملفات المتواجدة على مستوى وزارة السياحة و الصناعات التقليدية التي تنتظر المصادقة النهائية فهي 05 ملفات تتعلق بمناطق التوسع السياحي قورصو، بودواو، واد سيباو، الكرمة بومرداس، زموري غرب، وفيما يتعلق بملفات المصادقة النهائية في طور الإعداد فعددها ملف واحد يخص منطقة التوسع السياحي جنات، أما الملفات التي في طور المصادقة على المستوى المحلي ملف واحد يتعلق بمنطقة التوسع السياحي قورصو02، سيرورة إعداد مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع السياحي بولاية بومرداس، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية ،ولاية بومرداس، مديرية السياحة والصناعات التقليدية ،دراسة واقع وآفاق مناطق التوسع السياحي والمناطق المصادق عليها،06 جوان 20182018

[28] المادة 9 من المرسوم التنفيذي 15-78 التي عدلت المادة 22 من المرسوم التنفيذي 07- 86 السابق الذكر.

[29] القرار الوزاري المؤرخ في 2017/10/30المتضمن المصادقة على مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية السبخة وتاقدمت، جريدة رسمية عدد73 صادرة في أكتوبر2017.

[30] القرار الوزاري المؤرخ في 2018/04/29، المتضمن المصادقة على مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية الكرمة وزموري شرق، جريدة رسمية عدد 29،صادرة في أفريل 2018.

[31] لمزيد من التفصيل راجع المواد من 19 إلى 25 من المرسوم التنفيذي 07-86 المؤرخ في 11 مارس 2007، السابق الذكر.

[32] Les pouvoir publics parient également sur le tourisme un secteur créateur de richesses et d'emplois, là, aussi, un programme de création et de réhabilitation de zone d'expansion touristique (ZET) en mis en place, pour booster les activités touristiques sans le potentiel touristique.

La mise en valeur de ce (ZET) à déjà commence à donner ses fruit, souligne le directeur de l'agence nationale de développement du tourisme, «on a dépassé de 80 études qui ont été finalisées, on a 39 plans d'aménagement approuvé, et plus de 130 études en cour d'examen, pour l'année, il va y avoir des projets et des réalisations qui vont être achevés et mis à la disposition des estivant lors de la prochaine saison estivale notamment au niveau des zones d'expansion touristique, CAPIVI de Mostaganem et Mohran et charefe de Djelfa»

-Reportage de Soraya Ghozlane de radio chaine3 l'activité, des programmes de réhabilitation pour accompagner les investisseurs.

www.radioalgerie.dz / publié le 30-01-2018

[33] سامية فقير ،محمد أمين لعروم، آليات تنفيذ استراتيجية الاستثمار السياحي في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة "،المنظم

من طرف معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية بالشراكة مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، بالمركز الجامعي ببريكة المنعقد يومي 30-31 أكتوبر2017.

[34] Tous les efforts ont été consentis pour mettre sur les rails la stratégie national de développement du tourisme qui s'étale jusqu'à l'horizon 2010, cette stratégie se propose d'asseoir une politique d'état basée sur l'adhésion de l'ensemble des institution, directement ou indirectement impliquées dans la conception, le développement et le promotion des activités touristique , assignes á terme á cette stratégie portent.
-Voir B.Benouret Zone d'expansion touristique en Algérie, Annaba page 01.

[35] المادة 22 فقرة 13 من القانون 01-20 السابق الذكر.

[36] وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة الجزائرية، المخطط الاستراتيجي، الحركيات الخمسة وبرامج الأعمال ذات الأولوية، جانفي 2008، ص 17.

[37] سامية لفقير، محمد الأمين لعروم، المرجع السابق.

[38] إنّ المادة 38 من القانون 01- 20 تنص على ما يلي: " يحدد المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية كيفيات تطوير الأنشطة السياحية ومنشآتها الأساسية مع مراعاة:

– خصوصيات المناطق وإمكاناتها، الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، واجبات الاستغلال العقلاني والمتناسق للمناطق والفضاءات السياحية، وبهذه الصفة يحدد قواعد المحافظة على المواقع ومناطق التوسع السياحي وشروطها كما يحدد شروط توطين المشاريع السياحية وكيفياته وأصناف التجهيزات وخصائصها وطريقة استغلال المواقع من خلال دفاتر الشروط ."

[39] المادة 22 من القانون رقم 01-20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ومراجعة القانون 10- 02 المؤرخ في 29 يوليو 2010.

[40] المادتين 06-10من القانون 03-01السابق الذكر.

[41] حسن حميدة، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، مرجع سابق، ص 292.

[42] راجع المادة 12، 13 فقرة 1 و 2 من القانون 03-01 لسابق الذكر.

[43] Benmouiza Messaoud,The role of Tourisme for Achieving The Sustainable Developmentgoals in World Tourisme OOrganization Reports- The Case of Algeria-,Refaad,Global journal of Economics and Business-Vol 04,No 03, 2018,p388.

[44] سامية فقير، محمد أمين لعروم، مرجع سابق، المرجع السابق، ص 181.

[45] Benmouiza Messaoud, op-cit, p 389.

[46] الأقطاب السياحية هي توليفه حول فضاء جغرافي معين من القرى السياحية للإمتياز والأنشطة والشبكات السياحية بالتآزر مع مشروع تنمية الإقليم.

[47] Benmouiza Messaoud,op-cit, p388.

[48] المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية أعد سنة 2007 وصودق عليه سنة 2008 أما المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أعد سنة 2001 وتمت المصادقة عليه سنة 2010، أي أنّ المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية الذي يعد جزءً من المخطط الوطني لتهيئة الإقليم صدر وصودق عليه قبله وبدأ يسري زمنيًا قبله وهل يعقل أنّ الجزء أسبق في السريان من الكل.

[49] Oudjedoub Ouahiba , Aménagement touristique et développement local, Cas de commune d'Aokas,op-cit, page 32.

[50]عبد القادر لحسين، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، على ضوء ما جاء به الخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، الآليات والبراج، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد02، سنة، 2013.

[51] Les objectifs assignés a terme a cette stratégie, portent essentiellement sur l'augmentation des capacités d'hébergement la réhabilitation et la mise a niveau du parc hôtelier existant la diversification de l'offre, l'amélioration de l'image, l'intention de la destination Algérie dans les circuits touristiques internationaux, et l'augmentation des flux et la diversification des recette en divises.
-Voir B.Benouaret, Zone d'expansion touristique en Algérie, op-cit page 01..

[52] Le pole touristique est une combinaison sur un espace géographique donné de villages touristique d'excellence (équipement d'hébergement et de loisirs) ;d'activités touristique et circuit touristiques,en synergie avec un projet de développement territorial, il répond à la demande d'un marché et doit avoir une autonomie suffisante pour pouvoir rayonner à l'échelle national et /ou international.
-Ministère de l'aménagement du territoire de l'environnement du tourisme .livre 2,2008.

[53] المصدر وزارة تهيئة الإقليم والبيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الخامس، المشاريع ذات الأولوية للسياحة، جانفي 2008.

[54] سامية فقير، محمد الأمين لعروم، مرجع سابق.

[55] مخطط جودة السياحة الجزائرية على الموقع الإلكتروني: www.mta.gov.dz /hndex.php/ar/régimes.davantag

[56]وزارة تهيئة الإقليم، البيئة والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب 02، ص 48.

[57] Benmouiza Messaoud, op-cit, p 390.

[58] Oudjedoub Ouahiba, op-cit, page 53.

[59] وزارة تهيئة الإقليم والسياحة، المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية، الكتاب الثاني، مرجع سابق، ص 52.

[60]تنبئ الزيادة في الطاقة الفندقية عن زيادة في الاستثمارات السياحية ،مما يساهم في تحقيق ايرادات مالية هامة و تنقسم الطاقة الفندقية حسب القطاع التي يملكها إلى فنادق مملوكة للقطاع العام ،مملوكة للقطاع الخاص، مختلطة؛ ففي سنة 2012 بلغ عدد الفنادق المملوكة للدولة 65،أما المملوكة للخواص فقدرت ب1041أما المختلطة فبلغت 07 فنادق فقط ،أما في سنة 2013 لم تشهد فنادق القطاع العام و المختلطة اي تغيير بينما ازدادت الفنادق الخاصة لتقدر بـــــــ1062 بزيادة 21 فندق،

الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع الإلكتروني : www.andt.dz

[61] **وزارة تهيئة الإقليم والسياحة، المرجع السابق.**

[62] الفيديرالية الوطنية لدواوين السياحة وأصحاب الفنادق، الفيدرالية الوطنية لوكالات السياحة والأسفار، النقابة الوطنية لوكالات السياحة والأسفار.

[63] اتفاقية الإيصال الحديثة في صناعة السياحة وترقية وجهة الجزائر السياحية والارتقاء إلى منافسة الدول الأخرى

– اتفاقية مع وزارة التكوين المهني لدعم مخطط التكوين والنوعية لتكوين عمال أكفاء ومؤهلين في ميدان السياحة.

– اتفاق شراكة مع الشريك الأوربي (الاتحاد الأوربي) والمنظمة العالمية للسياحة في مجال تطوير السياحة والصناعة التقليدية.

[64] عبد القادر لحسين، المرجع السابق، ص196.

[65] سامية فقير ،محمد الأمين لعروم، مرجع سابق.

[66] قتال جمال، بوخاطب ليلى رشيدة، واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، بالمركز الجامعي تامنغست، مجلد 07،العدد 05 سنة 2018، ص 35.

[67] Banque et établissements financiers conventionnés avec le ministère chargé du tourisme .REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE,MINISTER DE LAMENAGEMENT DU TERRITOIRE DU TOURISME ET DE L'ARTISANAT, comment investir dans le tourisme ?Direction général du tourisme 2015.

[68] Ministère du tourisme et de L'artisanat, bilan, etap de mise en ouvre u schéma d'aménagement touristique (SDAT), Op. Cit, page 15.

قائمة المراجع:

1. المؤلفات:

- *BRAHIM; BEN YOUCEF, (2011), Analyse urbaine éléments méthodologie. 3eme éditions; ALGER, office des publications universitaires, Ben Aknoun.*
- *LINDA; ALLOUI – AMI; MOUSSA, (2011), cours d'aménagement touristique, ALGER, office des publication universitaires, Benaknoun .*

2. النصوص القانونيّة:

- القانون 01- 20 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001، المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ج ر ع 77، الصادرة في 15 ديسمبر 2001.
- القانون 03 – 01 المؤرخ في 17 فبراير 2000 المتعلق بالتنمية المستدامة للسياحية، ج ر ع 11، الصادرة في 19 فيفري 2003.
- القانون 03 – 03 المؤرخ في 17 فبراير 2003 المتعلق بمناطق التوسع والمواقع السياحية، ج ر ع 11، الصادرة في 19 فيفري 2003.
- المرسوم التنفيذي رقم 07- 86 المؤرخ في 11 مارس 2007، المحدد لكيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية الجريدة الرسمية عدد 17، الصادرة في 14 مارس 2007.
- القرار رقم 10-01-2013، مؤرخ في 10 أفريل 2013، يتضمن تقرير اعداد مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية لكل من طولقة فم الغرزة، عين بالنوي، وشقة بولاية بسكرة، ولكل من عين حمادي وواد دسباس مينيس، ووادي تيغزة بولاية الشلف، ج ر عدد 47 الصادرة في 2013/09/25.

- مرسوم تنفيذي رقم 15-78 مؤرخ في 2015/03/02، يعدل المرسوم التنفيذي رقم 07-86، المؤرخ في 11 مارس 2007، الذي يحدد كيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية، جريدة رسمية رقم 12 الصادرة 08 مارس 2015.
- مرسوم تنفيذي 15–83 يتضمن المصادقة على مخطط التهيئة السياحية لمنطقة التوسع والمواقع السياحية بولاية بسكرة، المؤرخ في 2015/03/08 ج ر عدد 13، الصادرة في 2015/03/11.
- القرار الوزاري المؤرخ في 2017/10/30، المتضمن المصادقة على مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية السبخة وتاقدمت، جريدة رسمية عدد 73، الصادرة في أكتوبر2017.
- القرار الوزاري المؤرخ في 2018/04/29، المتضمن المصادقة على مخططات التهيئة السياحية لمناطق التوسع والمواقع السياحية الكرمة وزموري شرق، جريدة رسمية عدد 29، الصادرة في أفريل 2018.

3. **الأطروحات:**

1.3. الأطروحات والرسائل باللغة العربيّة:

- حسن، حميدة، (2009)، التخطيط البيئي كآلية للتنمية المستدامة في التشريع الجزائري، أطروحة دكتوراه تخصص قانون عقاري وزراعي، كلية الحقوق جامعة سعد دحلب البليدة، الجزائر.

2.3. الأطروحات والرسائل باللغة الأجنبيّة:

- **Oudjdoub ouahiba, (2014); aménagement touristique et développement local, cas de la commune d'aokas, master en science économique, université de Bejaia.**

4. **المقالات:**

1.4. المقالات باللغة العربيّة:

- جمال، قتال – ليلى رشيدة، بوخاطب، (2018)، واقع السياسة الاستراتيجية للاستثمار السياحي في الجزائر، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، معهد الحقوق والعلوم السياسية، بالمركز الجامعي تامنغست، مجلد 07، العدد 05، الجزائر.
- عبد القادر، لحسين، (2013)، استراتيجية تنمية مستدامة للقطاع السياحي في الجزائر، على ضوء ما جاء به الخطط التوجيهي للتهيئة السياحية لآفاق 2025، الآليات والبرامج، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، العدد 02، الجزائر.

2.4. المقالات باللغة الأجنبية:

- *BENMOUIZA; MESSAOUD, (2018), The role of Tourism for Achieving The Sustainable Development goals in World Tourism Organization Reports- The Case of*

ALGERIA-, Refaad, Global journal of Economics and Business- Vol 04, No 03; ALGERIA.

5. **المداخلات:**

- خالد، بن قريش، (2018)، (المنعقد يوم 30 أكتوبر 2018)، إجراءات وكيفيات إعداد مخطط التهيئة السياحية، لمناطق التوسع السياحي والمواقع السياحية، مداخلة في إطار الملتقى الوطني حول :"النظام القانوني للعقار الموجه للاستثمار في التشريع الجزائري"، بكلية الحقوق بودواو، جامعة بومرداس، الجزائر.
- سامية، فقير– محمد أمين، لعروم، (2017)، (يومي 30–31 أكتوبر2017)، آليات تنفيذ استراتيجية الاستثمار السياحي في المخطط التوجيهي للتهيئة السياحية آفاق 2030، مداخلة ضمن الملتقى الدولي الأول حول: آليات تفعيل الاستثمار ودورها في تحسين مؤشرات قطاع السياحة"، المنظم من طرف معهد الحقوق والعلوم الاقتصادية بالشراكة مع الجمعية الوطنية للاقتصاديين الجزائريين، بالمركز الجامعي ببريكة المنعقد ،الجزائر.

6. **مواقع الانترنيت:**

- *N. Benouaret, Zone d'expansion touristique en Algérie Annaba, El Watan, site ;. publie 06/07/2009 . http://www.amanrasset.net*
- *Reportage de Soraya Ghozlane de radio chaine3 l'activité, des programmes de réhabilitation pourcompagner les investisseurs. www.radioalgerie.dz / publié le 30-01-2018.*
- الوكالة الوطنية للاستثمار على الموقع الإلكتروني: *www.andt.dz*
- *N. Benouaret, Zone d'expansion touristique en Algérie Annaba, El Watan, site ;. publie 06/07/2009 . http://www.amanrasset.net*